الحراك السياسي في العراق واثره على الامن والتنمية

أ.م.د. اسعد طارش عبد الرضا
baghdad@yahoo.com
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية-جامعة بغداد

الملخص

من الطبيعي أن اي حراك يحصل في المجتمع أيا كان هذا المجتمع تكون له آثار أو انعكاسات على مفاصل الحياة السياسية والاجتماعية وحتى الثقافية، ذلك أن الحراك يعني وجود مطالب مجتمعية بحاجة إلى استجابة لها من النظام السياسي، والنظام السياسي بدوره يقوم بالاستجابة لمطالب الحراك، أو يتعثر في تحقيقها بحسب طبيعة السلطة الحاكمة فيه.

ويبقى مع ذلك، شكل الحراك وطبيعته والاهداف المتوخاة من ورائه بحاجة إلى دراسة لفهمه من زاويتين أحدهما الاسباب الكامنة والمعلنة من وراء الحراك، والآخر الآثار المترتبة عليه.

الكلمات المفتاحية: الحرك السياسي، التنمية، ظاهرة الفساد، الاستقرار السياسي.

The political movement in Iraq and its impact on security and development

Asaad Tarish Abdul Reda
Director of the Center for Strategic and International

Abstract:

Studies It is natural that any movement that takes place in society, whatever this society is, has effects or repercussions on the joints of political, social and even cultural life because the activities mean the

existence of societal demands that need a response from the political system and responds to the requirements of the activities or falter In achieving it according to the nature of the ruling authority in it. Nevertheless, the form of the movement, its nature, and the goals aspired from behind it need to be studied to understand it from two angles, one of which is the underlying and declared reasons behind the other is the implications of it.

Keywords: political movement, development, corruption, political stability.

المقدمة

أن الحراك تعبر عن ديناميكية المجتمع وعدم جموده، على الرغم مما تنتج عنه من آثار على الاستقرار السياسي تارة وعلى الأمن تارة وعلى التنمية في أحيان أخرى. ومن المفيد القول إن الحراك السياسي يتمثلُ في صعود أجيال جديدة لها مطالب في غالبها الأعم هي مطالبة في الحد من التفاوت الذي يُعبر عنه ويتجسد في ارتفاع مستويات الفقر والبطالة وانتشار الفساد وسوء توزيع السلطة والثروة.

عرف العراق منذ التغيير الذي حصل في العام ٢٠٠٣ حراكاً سياسياً عفوياً نتيجة الاحتلال الأمريكي وتداعياته على المستويات كافة، بالإضافة إلى الحراك السياسي الذي نتج بسبب طبيعة أداء الحكومات المتعاقبة من زاوية مخرجات الأفعال والقرارات الصادرة عنها وما نتج عنها من مظاهر سياسية واجتماعية أدت إلى ظهور الحراك السياسي وتطوره متصاعداً تارة ومنخفضاً تارة أخرى بحسب طبيعة الأداء الحكومي ، لا سيما تلك التي تتمثل بازدياد البطالة وانتشار الفساد بشقيه المالي والإداري، وما نتج عن تلك المظاهر من حالة عدم الاستقرار الأمني ، وانتشار لمظاهر الإرهاب ووجود الجماعات الإرهابية، وانشغال الحكومات المتعاقبة منذ العام ٢٠٠٣ بوسائل مواجهتها

والحد منها وتجفيف منابعها ، وكل ذلك، وغيره من الأسباب أثر في التنمية ومستوياتها في العراق.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في دراسة الحراك السياسي الذي رافق العملية السياسية في العراق منذ العام ٢٠٠٣، وانطلاقاً من أن الحراك السياسي يمثل حالة إيجابية لأنه يُبر عن حيوية الشعب في علاقته مع السلطة وصولاً إلى حالة إيجابية من العلاقة مبنية على رضا وقبول الناس بالنظام السياسي.

إشكالية البحث

تتمحور إشكالية البحث حول عدد من الأسئلة التي ستكون اجاباتها كامنة في متن البحث من خلال دراسة المتغيّر الرئيس وعلاقته بالمتغيرات الفرعية للبحث من قبيل

١- هل أن هناك علاقة بين الحراك السياسي والامن والتنمية؟

٢- ماهي طبيعة تلك العلاقة هل هي إيجابية أم سلبية؟

٣- ماهي الأسباب الرئيسة التي تقف وراء تصاعد مظاهر الحراك السياسي؟

٤- ماهي السبل الكفيلة في الحد من الحراك السياسي إن كان سلبياً على الأمن والتنمية في العراق؟

فرضية البحث

في هذا البحث ننطلق من فرضية رئيسة مفادها " أن الحراك السياسي في العراق وعلى الرغم من كونه يمثل حالة طبيعية في مجتمع انتقالي، الا أنه أثر في الأمن والتنمية بشكلٍ سلبي ". وللبرهنة على صحة الفرضية أو خطأها اعتمدنا في ذلك على تقسيم البحث إلى محاور ثلاثة هي: الأول تثبيت دلالة

المفاهيم والعلاقة فيما بينها، والمحور الثاني: التنمية والامن والعلاقة بينهما. أما المحور الثالث فجاء تحت عنوان، تحديات الأمن والتنمية في العراق وتصاعد مظاهر الحراك السياسي.

منهجية البحث

إستعنا بالمنهج الوصفي التحليلي في بحثنا، إذ يُستخدم المنهج الوصفي في وصف ظاهرة الحراك السياسي بشكل دقيق جداً، ولذلك فإنّه جزء مهمّ من جميع المناهج والتي تُستخدم في البحث العلمي، والذي يُستخدم في الفرضيات العلمية أو غير العلمية، انطلاقا من ان المنهج الوصفي التحليلي هو أساس للأبحاث التي تتخذُ من الفرضيات مبدأ لها.

المحور الأول: تثبيت دلالة المفاهيم والعلاقة في ما بينها

أولا: ماهيّة الحراك السياسي

١ – المفهوم ومقترباته

شاع في أدبيات العلوم السياسية، وعلم الاجتماع السياسي، استخدام مصطلح "الحراك السياسي"(political Mobility)، ونعني به النشاطات السياسية (الفردية منها والجماعية) في داخل الوطن وخارجه، بغض النظر عن كون هذه النشاطات "موالية" أو" معارضة" للنظام السياسي، فالحراك السياسي قد يكون اجتماعاً أو مؤتمرات أو مسيرات أو مظاهرات أو اعتصامات أو احتجاجات أو مطالبات أو تجمعات أو إضرابات أو ما شابه، وهو أما حراك" سلبي" لا يخدم المصلحة العامة بقدر ما يكون هدفه التجميل، وتحركه اجندات لا علاقة لها بهدف الإصلاح المنشود، أو هو حراك" إيجابي" يهدف إلى الإصلاح كغاية جماهيرية عامة. وآليات الحراك السياسي هي التعبئة والتوعية والاتصال المباشر بالناس ونشر المعلومات وتبادلها وطرح وجهات النظر جميعها وإدارة

المناقشة العامة بشفافية ونزاهة وتجرد عن الأهواء"[١]، وهو بذلك يدل للإشارة إلى "عملية يتم فيها التحرك من موقف سياسي إلى أخر"، وغالباً ما تشمل الاتجاه نحو تفاعل شعبي وسياسي واجتماعي، يتبلور على قاعدة إبراز قضية سياسية واجتماعية في المجتمع، والنضال من أجلها، دون اعتبار لرضا السلطة القائمة عن هذا الانتقال أو التحول أو الحراك [٢] .

ومع ذلك يمكن الإشارة إلى التعريفات التي استخدمتها بعض الدراسات، للحراك السياسي، باعتباره "تأثير مجموعة من الأفراد والجماعات في حركة النظام السياسي"، وأنه في الأغلب يتضمن عملية من التفاعل بين نوعين من القوى، وهما؛ القوى الدافعة للحراك، والقوى المقاومة أو المعارضة للحراك [٣]. ويعرف الحراك اصطلاحا بأنه (التيار العام الذي يدفع طبقة من الطبقات أو فئة اجتماعية معينة إلى تنظيم صفوفها، بهدف القيام بعمل معين لتحسين حالتها الاقتصادية أو الاجتماعية، أو السياسية أو تحسينها جميعا)، ويعرف الحراك كذلك بأنه موجة من الاحتجاجات والمظاهرات والإضرابات التي حدثت في دولة معينة تدعو إلى المزيد من الديمقراطية والحرية والتعددية السياسية وتحقيق

---

[١] محمد فخري راضي، دور الإعلام في تنشيط الحراك السياسي العربي، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان/ الأردن، ٢٠١٤، ص١٦. وللتوضيح استخدم الكاتب مصطلح (political movement) للإشارة الى مصطلح الحراك السياسي، ونعتقد ان المصطلح الأقرب هو (political Mobility) عند الإشارة الى مصطلح الحراك السياسي.

[٢] الموسوعة السياسية:- https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D9%87%D9%8A%

[٣] الموسوعة السياسية، مصدر سبق ذكره.

العدالة الاجتماعية [٤]، ويتضمن الحراك السياسي التفاعل بين نوعين من القوى هما[٥]:

١- القوى الدافعة للحراك: وهي القوى التي تقوم بالعمل السياسي مباشرة، داعية إلى الحراك، ويأخذ العمل السياسي ثلاثة أشكال، هي الشكل الدستوري، أو الشكل الدستوري غير العنيف، أو الشكل المباشر العنيف.

٢- القوى المعارضة للحراك: وهي القوى التي تعمل على الحفاظ على الوضع الراهن، وتسعى إلى الحلول المحافظة.

في العقود الماضية المتأخرة أثر في الحراك السياسي " السرعة المتزايدة والفائقة التي تدور بها عجلة تطور تكنلوجيا الاتصال والمعلومات، ودفعت العالم إلى الانتقال من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات لتعصف ثورة المعلومات والتكنلوجيا متعددة الوسائط بجوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتجارية والتربية والتعليم والرياضة والوثائقية إلى التسلية والألعاب، وأن حالة الانتقال هذه أطلق عليها الفن توفلر Alvin Toffler " الموجة الثالثة" التي يعرفها بأنها مرحلة الدخول في " عصر المعلومات ما بعد العصر الصناعي"، ويتحدث عن " سد الفجوة" ونهاية التكنوقراطية وانقضاء صلاحية ديمقراطية التمثيل النيابي، مستنتجاً أن المعرفة كوسيلة تختلف عن كل الوسائل الأخرى لأنها ى تنضب.[٦]

---

[٤] علي سعدي عبد الزهرة جبير، الحراك الشعبي: دراسة نظرية في المفهوم والاسباب، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد (١٤)، العدد (٢) الجزائر، ٢٠٢١، ص ٥١٨.

[٥] على الزعبي، السياسات التنموية وتحديات الحراك السياسي في العالم العربي: حالة الكويت، سلسلة الاصدارات الخاصة، العدد (٤١)، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، أيار/ مايو ٢٠١٥، ص ٢٩-٣٠.

[٦] ينظر: محمد فخري راضي، مصدر سبق ذكره، ص ١١.

وغالباً لم يقد الحراك السياسي إلى تحول ديمقراطي في كثير من البلدان ومن بينها العراق، وفي ضوء تقرير مؤسسة "كارنيغي" يمكن حصر الأسباب في عدد من الظواهر التي قيدت من انطلاق عملية التحول الديمقراطي. ولعل أول هذه الأسباب هو أن عملية الإصلاح السياسي التي تقوم بها النخب السياسية الحاكمة من أعلى كانت محدودة، وهي إن حاولت مواجهة مخاطر التذمر السياسي والسخط الاجتماعي، إلا أنها –خوفاً من المخاطر– لم تتجه إلى تطبيق أي إجراءات من شأنها أن تغير من طبيعة احتكارها للسلطة السياسية، والممانعة في مشاركة سياسية حقيقية في مجال صنع القرار. ولذلك بدلاً من أن تحقق هذه الدول وعود الحداثة السياسية التي تنص على حرية التفكير وحرية التعبير وحرية التنظيم والتعددية السياسية والانتخابات الدورية النزيهة على كافة المستويات، وأهم من ذلك تداول السلطة، قنعت بمحاولات متعددة في مجال تحديث المجتمع في المجالات الاقتصادية والاجتماعية بدرجات متفاوتة من النجاح النسبي والإخفاق الكامل، نظراً لغياب رؤى استراتيجية متكاملة تقود عملية التغيير الاجتماعي [٧] .

٢: الحركة السياسية

وهو بذلك يختلف عن مفهوم الحركة السياسية (Political movement)، التي تفهم على أنها "حركة اجتماعية في مجال السياسة. قد يتم تنظيم حركة سياسية حول قضية واحدة أو مجموعة من القضايا، أو حول مجموعة من المخاوف المشتركة لمجموعة اجتماعية".[٨] وبذلك يتغاير مفهوم الحركة عن

[٧] السيد يسين، الحراك السياسي والتحول الديمقراطي، جريدة الاتحاد (الاماراتية) الاربعاء ١٦ كانون الاول / ديسمبر ٢٠٠٩.

[8] https://www.definitions.net/definition/political+movement

الحراك، والحراك السياسي في مفهومه العام هو كل النشاطات السياسية (الفردية منها والجماعية في داخل الوطن وخارجه) [٩].

ويــتداخل مفهوم الحراك السياسي داخل أدبيات العلوم السياسية، مع غيره من المفاهيم ذات العلاقة، مثل مفاهيم؛ التحرر السياسي، والتغيير السياسي، والتحول الديموقراطي، والحراك الاجتماعي، والتعبئة الاجتماعية، ومع قلة استخدامه داخل الأدبيات السياسية الراسخة التي يمكن الاعتماد عليها، نجد أنه لا يوجد تعريفًا متفقًا عليه بين الباحثين لمفهوم الحراك السياسي.

٣: الحراك الشعبي

يعني الحراك الشعبي(Popular mobility) مظهر من مظاهر الاحتجاج المدني المعاصر يمتاز بالوعي واجتناب العنف المسلح كوسيلة للتغيير الجذري، وتتفاوت صوره من مجتمع لآخر، ويقصد بالحراك الشعبي على أنه يعبر عن الحراك الاحتجاجي داخل الفضاء العمومي عن أزمة النسق السياسي، بحيث لم يعد بإمكان خطاب الفاعل السياسي وأدواته التنفيذية اقناع المواطنين بالاحتكام الى المؤسسات والأجهزة الإدارية العمومية في طرح مطالبهم والتكفل بها في قادمون على الاحتجاج، وأن الحراك الشعبي هو عبارة عن حالة من الغضب العام التي تعبر عنها فئات المجتمع التي تشعر بالتهميش بأن لا أحد يسمع صوتها مما يجعلها تعبر عن الغضب في شكل حركات احتجاجية سواء أكانت سلمية أو غير سلمية في شكل اعتصامات، اضرابات، مسيرات، تجمعات، تجمهر أو تظاهر، وقد يصل الأمر في بعض الأحيان الى حد استخدام هذه

[٩] مناور عبد اللطيف العتيبي، الحراك السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في دولة الكويت: ٢٠٠٦-٢٠١٢، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، ٢٠١٣، ص ١٩.

الفئات للممارسات العنيفة كالحرق او قطع الطريق من اجل التعبير عن مطالبها ومحاولة الضغط على اصحاب القرار [١٠].

إلا أن من الطبيعي إدراك حقيقة ان طبيعة الحراك واحدة وهي المطالبة بتغيير النظام السائد وبناء دولة تستجيب لمعايير دولة الحق والمواطنة وتصبوا لتحقيق الحرية وحقوق الإنسان.

ثانيا: التنمية

عرف مفهوم التنمية تطورا من النظرة التقليدية التي تستند إلى النظرية المادية الاقتصادية والتي تركز على زيادة الإنتاج من خلال القيام بمقدار مناسب من الاستثمارات إلى المفهوم الأحدث خـــلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات حيث برزت مفاهيم أخرى وهي: التنمية البشـــرية، التنمية المستدامة، التنمية المستقلة...

ويُعد الحراك السياسي بعداً أساسياً من أبعاد التنمية، إذ يعرف إعلان "الحق في التنمية"– الذي أقرته الأمم المتحدة عام ١٩٨٦ – عملية التنمية بأنها: "عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد، ويمكن عن طريقها إعمال حقوق الانسان وحرياته الأساسية. وإذا كانت التنمية تعني تعزيز فرص الناس وقدراتهم الأساسية لكي يعيشوا حياة طويلة وصحية، وأن يتزودوا بأكبر قدر من المعرفة، وأن يكون بإمكانهم الحصول على الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق.. إذا كان الأمر كذلك، فإن الحراك السياسي يصبح مطلباً

[١٠] علي سعدي عبد الزهرة جبير، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢٠.

ضرورياً، ومن دونها تصبح خيارات كثيرة غير متاحة، أي ضرورة حراك كل الأطراف[١١].

وفي العقد الأخير من القرن الماضي تنامى الوعي بقيمة الإنسان هدفاً ووسيلة في منظومة التنمية الشاملة، باعتبار أن عملية التنمية نفسها تقع في إطاره، ولقد ترسخ الاقتناع بأن المحور الرئيس في عملية التنمية هو الإنسان، ولكن كتعريف بسيط للتنمية: هي عملية تطوير قدرات الاقتصاد والمجتمع، لتمكنه من توفير القوى البشرية والموارد المادية والمالية لتعزيز الإنتـــاج الاقتصادي، مما يسمح بضمان مستوى لائق من المعيشة للمواطنين في إطار من الأمن[١٢].

تستجيب التنمية، لثلاثة شروط رئيسة: وفرة الاستثمارات وحُسن اختيارها، نشر منتوجات التعاظم في كل أرجاء المجتمع، ضبط التغييرات الاقتصادية والمجتمعية ضبطاً سياسياً وإدارياً على صعيد المجموع القومي أو الإقليمي المعنيّ بالتنمية. مما يعني، بتعبير آخر، أن تحويل الاقتصاد السوقي إلى تنمية يفترض وجود دولةٍ قادرة على القيام بالتحليل واتخاذ القرار، كما يفترض وجود متعهّدين، وقوى تتولّى إعادة التوزيع. والحال، إن عوامل التنمية الثلاثة تتّصل اتصالاً وثيقاً بمقوّمات الديمقراطية. فأولاً وقبل كل شيء، لا وجود لديمقراطية، ولا لتنمية أيضاً، بدون مواطنية، أي بدون الوعي بالانتماء إلى مجموعةٍ قومية تحكمها قوانين، أما ما يضيفه تحليلنا للتنمية هنا، فهو أن المواطنية تفترض وجود دولةٍ هدفُها الرئيس تعزيز مجتمعها القومي، وذلك عن

---

[١١] نقلا عن: على الزعبي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠.

[١٢] شروق مستور، الأمن والتنمية: ما طبيعة العلاقة بينهما، عُمران، الثلاثاء ٢٠٢١/٧/٢٧ نقلا عن الرابط: https://omran.org/ar/%D8 -%

طريق التحديث الاقتصادي والاندماج المجتمعي معاً. وثانياً، إذا كان تمثيل المصالح واحداً من مقوّمات الديمقراطية، فهو كذلك عامل من عوامل التنمية، لأنه العديل المكافئ، أو بوسعه أن يكون العديل المكافئ، لعملية إعادة النتائج التي يسفر عنها التعاظم، وبالتالي التي يسفر عنها الاندماج المجتمعي. ثالثاً وأخيراً، أن الاستثمار يؤدي إلى التنمية وإلى التصنيع، لأنه يكسر اولويات إعادة الانتاج المجتمعية ويجيّرها لصالح الحريات، ويستعيض عن مبادئ النظام القائم القديمة بمبدأ متحرك [١٣] .

الديمقراطية والتنمية لا يسعهما العيش إلا باقتران احداهما بالأخرى. فالتنمية السلطوية تختنق وتسفر عن أزمات مجتمعية تزداد خطورة على خطورتها. والديمقراطية التي تقتصر على سوقٍ سياسية منفتحة ولا تتحدّد بكونها تدبراً للتغيرات التاريخية، تضيع في متاهة الحزبُقراطية[١٤] والفساد والقوى الضاغطة [١٥].

في العام ١٩٩٨ أنشأت اليونسكو الفريق الدولي المعني بالتنمية والديمقراطية (IPDD)، يرمي الى استجلاء طبيعة الصلة بين الديمقراطية والتنمية، وبعد مناقشات، أقرّ الفريق بأن هناك اتفاقا واسع النطاق بوجود علاقة وثيقة بين الديمقراطية والتنمية ، في حين أنهما كانتا تُعدان لوقتٍ طويل مفهومين لا صلة لأحدهما بالآخر . واعترف الفريق بوجه خاص بأن استدامة التنمية العادلة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالديمقراطية، وأكد أنه لا يمكن الحفاظ على الديمقراطية الحقيقية التي تتميز بسيادة القانون، واحترام حقوق الانسان،

---

[١٣] الان تورين، ماهي الديمقراطية: حُكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية، ترجمة: حسن قبيسي، الطبعة الثانية، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠١، ص ص٢٠٤-٢٠٥.

[١٤] Partitocrazia بالإيطالية ، أي حكم الأحزاب أو الحزبُقراطية.

[١٥] المصدر نفسه، ص ص٢٠٨-٢٠٩.

والاعتراف بالكرامة الجوهرية لجميع بني البشر، ما لم يتمتع الناس بحد أدنى من مستوى المعيشة، الذي يتطلب بدوره توافر حد أدنى من التنمية.[١٦]

ثالثاً: الأمن

أما الأمن فقد اختلف علماء السياسة والعلاقات الدولية حول تحديد مفهومه بشكل دقيق، فاتخذ الأمن مفهوما مغايرا في كل مرة حسب كلِ حقبة زمنية وتغيرت خصوصيته حسب حدود استخدامه ومكان استخدامه ولكن ينطلق أغلب المفكرين والمحللين من أن الأمن هو": عدم شعور الفرد بأن حياته أو إحدى قيمه مهددة بشكلٍ ما."

ويعرفه باري بوزان أحد أهم المختصين في الدراسات الأمنية أنه" العمل على التحرر من التهديد".[١٧]

يمكن تحديد ثلاث متغيرات أساسية لمفهوم الأمن من خلال المفاهيم المتعددة للأمن هي[١٨]:

أ- متغير التوازن: يعني قدرة الدولة على خلق اتفاق وانسجام خارجي فضلا عن القدرة على خلق إجماع داخلي.

ب- متغير الرفاهية: يتضمن قدرة المجتمع على تحسين كل من مستوى المعيشة وظروف الحياة على حد سواء ولبلوغ ذلك يتطلب القيام بالتنمية.

---

[١٦] بطرس بطرس غالي واخرون، التفاعل بين الديمقراطية والتنمية، منظمة الامم المتحدة – اليونسكو، باريس، ٢٠٠٣، ص ٥.

[١٧] نقلا عن: شروق مستور، مصدر سبق ذكره.

[١٨] نبيل جعفر عبد الرضا، جدلية الأمن والتنمية في العراق، الحوار المتمدن، الحلقة الأولى، العدد (٣٦٦١)، ٢٠١٢/٣/٨

ج- متغير القدرة العسكرية: يعتمد على ما متوفر من القوات العسكرية من معدات وكوادر بشرية واستراتيجيات.

المحور الثاني: التنمية والامن والعلاقة بينهما

لا تنمية بدون أمن، ولا أمن بدون تنمية، مصطلحان مفاهيميان متلازمان. وإذا كان الأمن (هو مجموعة الأسس والمرتكزات التي تحفظ للدولة تماسكها واستقراراها، ويكفل لها القدرة على تحقيق قدر من الثبات والمنعة والاستقرار في مواجهة المشكلات، ليس فقط في مجال الأمن والسلامة، ولكن في مختلف مناحي الحياة)، وإذا كانت التنمية تعني (المنهجية العلمية باستخدام تقنية المعلومات لتلبية احتياجات وأهداف محددة فإن الإستراتيجية الأمنية وإستراتيجية التنمية هما صنوان، وكلاهما يخطط ليحقق أهداف الإستراتيجيات الأمنوتنموية (أمنية وتنموية) متوسطة وبعيدة المدى، للوصول إلى أمن مستدام وتنمية مستدامة، فالتنمية شمولية في مساراتها سواء علمية أو سياسية أو اقتصادية أو تجارية أو صناعية أو صحية أو معلوماتية أو فكرية أو بلدية أو خدمية أو نقل.... وغيرها. ولن تتحقق هذه الأمنية التنموية إلا في ظل إطار أمني وارف وشامل، يحقق لها الاستقرار، ويحيطها بسياج أمني يميزه الإبداع والابتكار والأصالة والمهنية، ويساعد على توظيف الطرق والوسائل والنهايات والسياسات المتبناة لتحقيق الأهداف المرجوة[١٩].

عليه فان التأثير متبادل وارتدادي بين الأمن والتنمية، فالخلل التنموي وعدم تحقيق متطلبات المواطن يزيدان من معدلات الجريمة، وإحدى المهام الرئيسة لقطاع الأمن هي منع الجريمة قبل وقوعها. لذلك تسعى المؤسسة الأمنية إلى الحفاظ على التفعيلة التنموية وسرعة تدفق مخرجاتها لخفض معدلات

[١٩] سعود عابد، الأمن والتنمية، جريدة الرياض (السعودية)، العدد (١٥٤٢٤)، ١٦ أيلول / سبتمبر ٢٠١٠.

الجريمة، عن طريق منعها قبل وقوعها. ولن تستطيع أن تفعل ما لم تعرف وتُلِم بتفاصيل الخطط التنموية لتعد برامجها وخططها لتوفير الأمن والحماية والسلامة لها. كما أن الأمن يعني ثباتا واستمرارا في العلاقات الاجتماعية، تآلفاً وترابطاً، يتيح الفرصة لاستغلال الموارد الطبيعية والبشرية بشكل أفضل، وتوظيفها بما يحقق نمو ونهضة وتقدم المجتمع وفي كافة الصُعُد[٢٠].

ويقول الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي أنان "العلاقة الموجودة بين الأمن والتنمية هي أن التخلف التنموي لا يهدد أمن الإنسان بشكل مباشر فحسب، بل إنه يساهم أيضاً في التكوين غير المباشر لتربة خصبة لتوليد التهديدات الأخرى، بما في ذلك الحروب والنزاعات وثانيا، تؤدي هذه الصراعات إلى انعدام الأمن الإنساني والتنموي على حد سواء، وبالتالي محاصرة المجتمعات داخل الحلقة المفرغة من الصراع[٢١]."

قد يكون العامل الاقتصادي ذا أهمية كبرى في التعجيل بالتغيّر الاجتماعي، ولكنه ليس العامل الحتمي، لأن باقي عوامل التغيّر الاجتماعي تتفاعل معه لتغير المجتمع، خاصة إذا كان لقيم وثقافة المجتمع أهمية كبيرة من حيث درجة سيطرتها على التفاعل الاجتماعي، حيثُ أن التغيّر الاجتماعي الذي سيحدث في هذا المجتمع عليه أن يراعي قيم المجتمع وثقافته التي ستجدد أهمية باقي التغيرات[٢٢].

---

[٢٠] المصدر نفسه.

[٢١] نقلا عن: شروق مستور، مصدر سبق ذكره.

[٢٢] دلال ملحس استيتية، التغير الاجتماعي والثقافي، ط ٣، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ٢٠١٤، ص ٥٢.

وكلما حقق النظام السياسي درجة من القوة – والتي غالباً ما تقاس بمدى شرعية النظام في إطار المشاركة السياسية ودرجة فاعلية السياسات التي يضعها ومخرجات هذه السياسات بالنسبة للسكان – نقول إنه كلما حقق النظام السياسي درجة من القوة استطاع أن يكون فاعلاً في إحداث التغيرات الداخلية وضبطها[٢٣].

فعملية التنمية الاجتماعية ليست عملية ذات جوانب اجتماعية واقتصادية ونفسية فحسب بل أنها عملية تنمية سياسية أيضاً، ولذلك فإن البعض يرى أن عملية التنمية السياسية هي البوتقة التي تجمع كل التغيّرات الأخرى لأن أحد أهدافها هو تحقيق المشاركة السياسية الواسعة النطاق ومن ثم الاستقرار السياسي القائم على الشرعية [٢٤] .

المحور الثالث: تحديات الأمن والتنمية في العراق وتصاعد مظاهر الحراك السياسي

شكلت مجموعة من التحديات التي واجهها العراق، وأدت إلى الحراك السياسي وتصاعده، والذي أثرّ بدوره على التنمية والأمن، لاسيما وان الكثير من مظاهر الاحتجاج تمت من قبل الفئة العمرية الشبابية، والتي تعد من الناحية الاقتصادية العنصر الرئيس في إجراء التنمية وتحقيقها، ولعل أهم تلك التحديات وأبرزها ما يأتي:

أولا: استشراء ظاهرة الفساد

إن استشراء ظاهرة الفساد يعد واحدا من التحديات التي تهدد مسيرة التنمية في العراق، فقضايا الفساد الإداري والمالي منذ العام ٢٠٠٣، تبين مدى توسع

[٢٣] دلال ملحس استيتية، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣.

[٢٤] المصدر نفسه، ص ٥٤.

هذه الظاهرة في مفاصل الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية كافة، كما إن من مظاهرها الفساد السياسي الذي تمثل في استبداد السلطة وإساءة استغلالها، والاستئثار بها ومنع تداولها، أي مصادرة حق الأمة في أن تختار من يحكمها، وعدم الأخذ بنظر الاعتبار الكفاءات في شغل المناصب.

إن إهمال المصلحة العامة من قبل الساسة، وغياب العدالة الاجتماعية خلال الفترة الماضية يعد أمراً جلّيا أدركه الرأي العام، فكان أن بدأت دعوات عدة للإصلاح السياسي في العراق منذ عام ٢٠١١، بفعل مظاهر التفردّ بالسلطة والفساد والإثراء السريع غير المشروع وغيرها، وقد استمرت هذه الحملات المطالبة بالإصلاح، لكنها دوماً كانت تقابل بوعود ظلّت حبراً على ورق ومجرد تخدير لمطالب المتظاهرين[٢٥] .

ان تفسير التغيير والاستمرارية في الحركات السياسية والاجتماعية[٢٦] يمكن أن يتم من خلال ثلاث مقاربات أساسية [٢٧] :

---

[٢٥] علي جواد وتوت، مستقبل النظام السياسي في العراق: السيناريوهات الافتراضية، مركز رواق بغداد للسياسات العامة، بغداد، بدون تاريخ، ص١٠-١١.

[٢٦] يعني الحراك الاجتماعي (Social Mobility) حركة الأفراد والجماعات بين مواقع اجتماعية واقتصادية مختلفة. الحراك العمودي هو الحركة إلى أعلى أو أسفل في السلم الاجتماعي والاقتصادي. ومن ثمّ، فالناس الذين يزداد دخلهم ورؤوس أموالهم ومكانتهم يُقال إنهم في حراك إلى الأعلى. بينما هؤلاء الذين يتردى موقعهم الاقتصادي أو مكانتهم فإنهم يتحركون إلى أسفل. وللمزيد من التفاصيل عن الحراك الاجتماعي. ينظر:
أنتوني غيدنز وفيليب صاتن، مفاهيم أساسية في علم الاجتماع، ترجمة: محمود الذوادي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٨.ص١٢٠-١٢٢.

[٢٧] احمد تهامي عبد الحي، الحراك الجيلي في سياقات الانتقال الديمقراطي: مدخل نظري في المفاهيم والمقولات التأسيسية، مجلة سياسات عربية، العدد (٣٢)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ايار / مايو ٢٠١٨، ص ١٤.

أولها: نموذج العملية السياسية الذي يفسر التغيير والاستمرار ودورات الظهور والنمو وفقاً للسياق السياسي السائد وما يؤدي إليه من تغير في تكتيكات الحركة والمناورة السياسية. ويتم ذلك من خلال تأكيد أهمية القوى والعوامل الخارجية (خارج الحركة) مثل بنية الدولة والتحالفات والمناورات السياسية ودور النخبة والموارد المحلية والخارجية وتكتيكات الحركة السياسية.

ثانيها: المقاربة المؤسسية التنظيمية لتفسير الاستمرارية والتغيير في الحركات الاجتماعية وتحليلها وفقاً لقدرتها على تعبئة الموارد البشرية والتنظيمية، وخصائص البنية التنظيمية والأيديولوجية والثقافية، والحفاظ على شرعيتها في بيئة معادية أو متغيرة، واستمرارية العضوية أثناء فترات التوقف والتجمد.

وثالثها: المقاربة الجيلية والإحلال بين الزمر داخل الحركة بالتركيز على العمليات الجيلية وديناميات التجنيد والهوية المشتركة إلى جانب تأكيد العمليات السياسية والعوامل التنظيمية.

ويُعد الحراك الجيلي من أبرز قنوات التغيير في الواقع الاجتماعي والسياسي وآلياته، كما أنه نتيجة له في الوقت نفسه. ويمكن تحليل التجدد الحضاري والتغيير في النظم والحركات السياسية والاجتماعية من خلال مقاربة التدافع الجيلي التي تركز على العمليات الجيلية وديناميات التجنيد والهوية المشتركة، وذلك الى جانب المقاربات الأخرى، مثل: الفرص السياسية والقدرات التنظيمية والمؤسسية. وفي الواقع، يوفر التغيير في الفرص السياسية قوة دافعة للتغيير والتدافع الداخلي، أما العمليات الجيلية من تجنيد سياسي وحراك للزمر والوحدات الجيلية، فهي تُعد بمنزلة الآلية التي يظهر من خلالها الانتقال السياسي والديمقراطي وتحولاته [٢٨].

[٢٨] احمد تهامي عبد الحي، كصدر سبق ذكره، ص ١٧.

وهنا سنعمل على توضيح مسألة مهمة وهي ان تنمية المجتمع يُعد حركة اجتماعية، فهي حركة يلتزم الناس بها جميعاً، فهي لا تهدأ ولا تهادن فهي مجموعة الإجراءات تترجم انفعالات الناس وأحاسيسهم إلى برامج وهي رغبات تتبلور في واقع من الخدمات وهذه الحركة تبدأ أو تسير لتصبح نظاماً في مجموعة النظم الاجتماعية التي تعمل على بقاء وحدة المجتمع وتماسكه ويلتزم بها الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية التي تؤلف جسد المجتمع وتوحد الأمة نحو تحقيق أهداف التنمية.[٢٩]

في عام ٢٠١٤ تفاقمت الأزمة السياسية عندما حصلت أزمة اقتصادية ومالية خطيرة لا تختلف كثيراً عن تلك التي حصلت في سنوات قبلها، كان الوضع كما يلي: اختلال في الميزانية، ومحاولات خفض قيمة العملة مقابل الدولار، وزيادة الأسعار، وافتقار الطبقة الوسطى، والبطالة، والأجور المنخفضة، والحذر في الطبقات الحاكمة. وقد تفاقمت الأزمة مع الانتخابات، والأزمة البرلمانية كانت قائمة دون التمكن من إقامة حكومة دستورية، كان ذلك كثيرا أن تدوم أزمة لعدة أشهر، وكان التململ الشعبي أمراً واقعاً وليس افتراضاً وقد تجلى في المظاهرات والمصادمات مع قوات الأمن.

إذا تأملنا احتجاج الطبقة الوسطى ورفضها فإننا سوف نجده يتخذ أحد أشكال ثلاثة، الشكل الأول التظاهر والاضراب، والثاني العنف والتمرد، والثالث السلوك الاجرامي سواء عن انحراف اجتماعي أو عن انحراف أخلاقي.[٣٠]

---

[٢٩] رشاد أحمد عبد اللطيف، التنمية المحلية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠١١، ص ٢٤.

[٣٠] علي ليلة، الأمن القومي العربي في عصر العولمة: تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة، الكتاب الثاني، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١٢، ص ١٢٣.

وعلى المستوى البنيوي، توسّع التنمية الاقتصادية الطبقة المتوسطة وترفع مستويات التعليم والإعلام بين عامة الناس. وبعد تحقيق بلد ما معدلاً متوسطاً من التنمية، تبرز بوادر اللامساواة، ويتقلّص التباعد الاجتماعي والاستقطاب السياسي بين الطبقات.[٣١]

في العراق حيثُ بدأت الطبقة الوسطى تفرز ظواهر عديدة، ابتداء من المقاومة الإسلامية لقوى الاحتلال حتى يرحل عن أرض العراق، بسبب ما تفعله الولايات المتحدة على أرض العراق، أو رفضاً للتحالف القائم بين النظام السياسي القائم وقوى الاحتلال. أبناء هذه الطبقة هم الذين تظاهروا في كربلاء تعبيراً عن حرمانات تاريخية فرضها النظام العراقي السابق، أو طلباً للعدل في توزيع الكعكة الاجتماعية، أو بسبب الاعتداء على رموز مقدسة في حياتهم، كتلك التظاهرات التي اندلعت في كربلاء بسبب التفجيرات التي حدثت بجانب ضريح الامام الحسين عليه السلام وراح ضحيتها ١٨٠ شهيداً، و١٤٨ جريحاً. واستخدمت في هذه التظاهرات اللافتات المكتوب عليها شعارات تندد بالاحتلال وتطالب بإغلاق السفارات الأمريكية في الدول العربية ومقاطعة المنتجات الأمريكية والإسرائيلية. كذلك كان صِدام أبناء السنة والشيعة بحثاً عن صيغة أفضل وأكثرُ عدلاً لعقد اجتماعي جديد. بحيث يمكن القول بأنه إذا كانت الطبقة الوسطى العراقية قد أجبرت على الصمت في حقبة تاريخية سابقة استنادا إلى فرضية الحرمان المطلق، فقد انطلق احتجاجها وتمردها بعد أن تحرك الواقع فأصبح محكوماً بافتراض الحرمان النسبي.[٣٢]

---

[٣١] لاري دايموند، روح الديمقراطية: الكفاح من أجل بناء مجتمعات حُرّة، ترجمة: عبد النور الخراقي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١٤، ص ١٥٦.

[٣٢] علي ليلة، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥.

إن التحولات الاجتماعية السريعة التي شهدها المجتمع العراقي، وانهيار الفئة الوسطى وتدني مستويات المعيشة وارتفاع معدلات الفقر كلها عوامل أدت إلى زيادة التوترات الاجتماعية وفتحت الطريق أمام المزيد من الانتكاسات المتكررة التي عرضت البناء الاجتماعي لعدم الاستقرار، الأمر الذي دفع العديد من الباحثين إلى إتباع سياسات اجتماعية جديدة تستهدف الحد من هذه الانتكاسات وتخفيف وطأتها، وبخاصة على الشرائح الفقيرة وبعض الفئات الأكثر تعرضاً للصدمات (Vulnerable Group) مثل العاطلين عن العمل والمهمشين والإناث الفقيرات والمتسربين من العملية التربوية، وكذلك المعوقين والمسنين وغيرهم.[٣٣]

وهناك مخاطر أساسية لعل أبرزها:

١- ضعف الاستهداف، حيثُ أن أغلبها لا توجه توجيهاً دقيقاً إلى الفقراء الحقيقيين، لا بل إن البعض منها يساوي في المعاملة بين الفقراء وغيرهم. لقد أصبح قاع المجتمع يعج بالفقراء والمحرومين والمهمشين والعاطلين وغيرهم من ضحايا البطالة والتضخم واللامساواة، مما يحد من الجهود المبذولة في بناء شبكات أمان اجتماعي فاعلة ونموذجية.

٢- تزايد معدلات التمايز الاجتماعي في المجتمع العراقي، في الوقت الذي بقيت فيه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية توسع من رقعة الفقر والحرمان بمختلف صوره وأشكاله.

[٣٣] رواء زكي يونس الطويل، التنمية الاجتماعية في العراق، مجلة: دراسات إقليمية، المجلد (٦)، العدد (٢٠)، مركز الدراسات الإقليمية – جامعة الموصل، تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٠، ص ٦٩.

٣- شيوع مظاهر الفساد الإداري الرشوة، التزوير، الاختلاس، التهريب الأمر الذي دفع العديد من البلدان إلى اللجوء لإقامة شبكات أمان اجتماعي تتسم بالعمومية، لتجنب مشكلات إساءة تنفيذ السياسات الخاصة بشبكات الأمان الأكثر دقة. وهذه الشبكات في حقيقة الأمر لا تسهم في القضاء، على ظاهرة الفقر أو التخفيف منها، وإنما تخفف من حجم المعاناة التي يعيشها الفقراء.[٣٤]

وشهد العراق في الربع الأخير من العام ٢٠١٩ موجة حراك سياسي لم يسبق لها مثيل؛ احتجاجاً على تفشي الفقر والبطالة في واحدة من أغنى الدول العربية بالموارد الطبيعية، وفي مقدمتها النفط؛ واحتجاجاً على تفشي ظاهرة الفساد السياسي الذي يُعد السبب الأول فيما أصاب مواطني العراق من فقر وبطالة. وقد صمد المحتجون في مواجهة محاولات مستميتة من قبل قوات الأمن لإنهاء حراكهم وفض اعتصاماتهم على الرغم من سقوط عشرات القتلى وآلاف الجرحى، وهذا الصمود أجبر رئيس الوزراء عادل عبد المهدي على الاستقالة وأجبر النخبة الحاكمة على الاستماع لمطالب المحتجين والشروع في اتخاذ إجراءات لتلبية هذه المطالب، وأصبح الحراك رقماً مهماً في اختيار خليفة عادل عبد المهدي.[٣٥]

---

[٣٤] المصدر نفسه، ص ٧١.

[٣٥] افاق الحراك السياسي في العراق عقب مقتل سليماني، (دراسات وتقارير)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٦ كانون الثاني / يناير ٢٠٢٠.

ثانيا: هشاشة الاستقرار الأمني والسياسي

١- هشاشة الاستقرار الأمني

من المهم التوضيح أن الحراك الشعبي يتصاعد ويزداد قوة وتأثيرا كلما تباطأت الحكومة في الاستجابة لمطالب الحراك.

الاستقرار الأمني والسياسي من أهم المقومات الرئيسة للتنمية الاقتصادية، فبدون الأمن لا توجد تنمية وبدون التنمية لا توجد الدولة القوية ذات الأسس السليمة. والاستقرار السياسي لأي بلد الارضية الخصبة والاساس لكل عملية تطور او تقدم وفي المجالات كافة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية... وغيرها، الى جانب تحقيق الامن. أن الاستقرار الاقتصادي دائماً مرتبط بالاستقرار الامني، فكلما اصبحت الدولة قادرة وحاسمة بالقضاء على من يتعرض لأمنها من الإرهابيين والمجرمين والمحرّضين كلما خلقت مناخاً اقتصادياً منتجاً يوظّف الموارد المالية والبشرية، مما يكون له أثر اقتصادي مباشر باستمرار النمو الاقتصادي وتوظيف المزيد من العاطلين نحو مستقبل يحقق رغبات الجيل الحاضر ويحمي مصالح الاجيال المقبلة. ومن هذا المنطلق لابد ان تضع الكتل السياسية في العراق نصب عينيها هدف سامٍ ألا وهو اعتماد المرونة في التعامل مع الاخر على اساس الثقة المتبادلة وان يتفق الجميع على خدمة البلد والارتقاء بأوضاعه في المجالات كافة. اذ ان ذلك يوفر الاساس لنجاح عملية التنمية الاقتصادية في البلد والتي تعد الدعامة الاساسية للارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية من خلال توافر امكانية تعزيز الانفاق في مجالات التعليم والصحة والتصدي للفقر. ومن أهم مؤشرات الاستقرار السياسي هو التداول السلمي للسلطة حيث تستجيب الحكومة للضغوط والاحتياجات المتباينة للجماهير ولا وجود للعنف السياسي وتَمتّع أبنية النظام ومؤسساته بالشرعية

والقبول والرضا العام عن النظام الحاكم من جانب المواطنين. وسيادة القانون والالتزام بالقواعد الدستورية، وإعلاء قيم العدالة الاجتماعية كمبادئ حاكمة لسياسة الدولة في مختلف المجالات، وتجانس الثقافة السياسية للنخبة والجماهير، وقوة النظام السياسي وقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة. فالاستقرار السياسي أحد أهم المقومات الرئيسية للتنمية المستدامة، فبدون استقرار لا يمكن ان تتحقق التنمية وذلك لان الأمن والاستقرار هما المحركان الاساسين للتنمية وهنا تتضح العلاقة الجدلية بين الاستقرار وتحقيق التنمية[٣٦].

٢- هشاشة الاستقرار السياسي

الأنظمة السياسية التي تتمتع بنوع كاف من الاستقرار السياسي، هي تلك الأنظمة التي تمكنت من بناء آليات ومؤسسات تتيح أكبر قدر ممكن من الحراك الاجتماعي وتداول القوة الاقتصادية والسياسية بين أفراد المجتمع، لذلك فإن الديمقراطية التي ينادي بها أي نظام سياسي لا تقاس من خلال عدد الأحزاب التي أجيز لها أن تمارس العمل السياسي، وإنما من خلال التداول السلمي والفعلي للسلطة بين الجميع، وعبر الطبقات الاجتماعية المختلفة، مما يترتب على ذلك من آثار على المستوى الواقعي بحيث تتاح المشاركة الشعبية، وتكافؤ الفرص لكافة إفراد المجتمع دون تمييز.[٣٧]

اتسم الحراك السياسي في العراق منذ العام ٢٠٠٣ بسمة عدم الاستقرار السياسي، وقاد بالتالي إلى أن يكون السمة المتميزة للعراق على مستويّي الدولة والمجتمع، وأدت إلى ذلك العديد من المحددات وفعلت فعلها صعوداً وهبوطاً،

---

[٣٦] ماجد أحمد الزاملي، لا تنمية ولا اقتصاد دون أمن واستقرار، نقلا عن الرابط: https://dzayerinfo.com

[٣٧] حميد حسين كاظم الشمري، دور التنمية السياسية في بناء النظام السياسي والتطور الديمقراطي، نقلا عن الرابط: http://fcdrs.com/mag/issue-6-3.html

وساهمت تلك المحددات بمجملها باستمرار حالة عدم الاستقرار السياسي ، ومن المفيد أن نذكر أن ما سيذكر من محددات أدت أدواراً متباينة في الظاهرة واستمرارها ويأتي في مقدمة هذه المحددات تداعيات الاحتلال الامريكي للعراق وكيف أدى إلى ظاهرة عدم الاستقرار منذ الاحتلال في العام ٢٠٠٣ وحتى تاريخ الانسحاب الامريكي من العراق أواخر العام ٢٠١١ سواء من خلال افعاله أو من خلال القوانين التي أصدرها ، وكيف أثرت في النظام السياسي العراقي والدولة والمجتمع . وفضلاً عن الاحتلال فان الدور الذي أدته بعض دول الاقليم وما نتج عنه من تدخلات في الشأن الداخلي العراقي بشكلٍ فاقم من حالة عدم الاستقرار السياسي. وإذا كان الاحتلال الامريكي للعراق وتدخلات دول اقليمية في الشأن العراقي قد أديا إلى نشوء ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق فإنهما أديا أيضاً إلى نشوء وظهور ظاهرتين مدمرتين في المجتمع العراقي لهما النصيب الاكبر في استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي هما استشراء الفساد والإرهاب. ترافق مع تلك المحددات محددات أخرى فعلت فعلها هي الاخرى في استمرار ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق أهمها: وجود قوى سياسية داخلية مناهضة للعملية السياسية لم تؤد دور المعارض للعملية السياسية بل قامت بدور المدمر لها، ووجود بعض من النخبة السياسية العراقية التي غلبت المصالح الحزبية والشخصية الضيقة على مصلحة الوطن، وعندما لا يعود بوسع القوانين الداخلية، احتواء الصراع السياسي، نكون إزاء الانتفاضة.[٣٨]

[٣٨] إميليو لوسلو، نظرية الانتفاضة، ترجمة: جوزيف عبد الله، الموسوعة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٤، ص ١٢.

٣- اشكالية العدالة التوزيعية

تتمثل وظائف النظام السياسي في حلّ الصراعات والمشكلات في المجتمع، وترجمة مصالح الجماعة وتطلعاتها إلى أهداف محددة، وتحديد أفضل الأساليب لتحقيقها. ومن ثم، فهو الذي يعتمد خياراً أو نمطاً تنموياً دون غيره، وهو المسؤول عن توزيع أعباء عملية التنمية وعوائدها، ويقع على عاتقه أيضاً اعتماد سياسات ثقافية واقتصادية وسياسية من شأنها تحقيق التكامل القومي، والتوازن الاجتماعي في المجتمع.[٣٩]

ترتبط ظاهرة الاحتجاج السياسي بالأداء العام لوظائف النظام السياسي وبالوظيفة التوزيعية تحديداً؛ فكّلما كان أداء هذه الوظيفة فاعلاً وشاملاً وعادلاً، ضعفت فرص بروز ظواهر الحراك السياسي بوصفها ردة فعل تجاه السياسات التي ينتهجها النظام السياسي.[٤٠]

منذ القديم انصب الاهتمام على العدالة التوزيعية وأهميتها في استقرار النظم السياسية، حيثُ قسّم أرسطو العدالة، بمعنى الإنصاف في توزيع حصص الأفراد، شكلين: عدالة التوزيع وعدالة التصحيح. والحصة المنصفة التي يحصل عليها شخص ما لا تكون بالضرورة حصة متساوية مع غيره؛ فالتناسب بين الحصص يجب أن يخضع للتناسب بين الأشخاص. وإذا لم يكونوا متساوين، فمن العدل ألا تتساوى حصصهم. وكان أرسطو قد كتب في كتاب الأخلاق النيقوماخية [٤١]: " إن أصل النزاعات هو في حصول متساوين على أشياء غير

---

[٣٩] عبد العالي حور، الوظيفة التوزيعية للأنظمة السياسية العربية: مدخل إلى فهم أسباب العنف السياسي ونتائجه، في: مجموعة مؤلفين، العنف والسياسة في المجتمعات العربية المعاصرة: مقاربة سوسيولوجية وحالات، الجزء الأول، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٧، ص ١٠٢.

[٤٠] بتصرف عن: عبد العالي حور، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٥.

[٤١] الأخلاق النيقوماخية هي إحدى تصانيف أرسطو اهداه إلى ابنه نيقوماخس.

متساوية، وفي حصول غير متساوين على أشياء متساوية " ... يعترف الجميع بأنه ينبغي تطبيق العدالة التوزيعية، على أساس الاستحقاق القائم على الأهلية، على الرغم من أنه لا يتفق الجميع على نوع الأهلية ذاته الذي يمكن أن يقرر الاستحقاق.[٤٢]

تُعرّف الوظيفة التوزيعية بأنها" عملية التخصيص السلطوي للقيم وتحديد الموارد والثروات والسلع والخدمات المادية التي يقوم النظام السياسي بدور الموزع لها في المجتمع، وهي وثيقة الصلة بالتنمية الاقتصادية التي تُعدّ مدخلاً أساسياً لتلبية المطالب التوزيعية".[٤٣] ويعرفها غابريل آلموند بأنها " تخصيص الوكالات الحكومية بمختلف أنواعها للأموال والسلع والخدمات والجوائز والفرص وتوزيعها على الأفراد والجماعات في المجتمع ويمكن قياسها ومقارنتها بحسب كمية ما وزّع والقطاعات البشرية التي طالتها تلك المنافع وشرائح السكان التي تلقّت تلك المنافع والعلاقة بين الحاجات البشرية والتوزيعات الحكومية الرامية إلى تلبية تلك الحاجيات".[٤٤]

لقد أضيفت إلى جانب التحديات السابقة تحديات جديدة تشكل تهديداً جدياً لعملية التنمية وخططها وبخاصة إستراتيجية التخفيف من الفقر، وبخاصة في عام ٢٠١٤ ،فما يزال تهديد امن الانسان العراقي هاجساً يومياً، تفاقمت تداعياته السيئة منذ منتصف عام ٢٠١٤ عندما قامت عصابة داعش الارهابية بالسيطرة على نينوى وصالح الدين والانبار، وبدأت موجة النزوح الأكبر في تاريخ العراق الحديث، وكانت التكلفة البشرية المباشرة لهذا الاحتلال فقدان أرواح

[٤٢] عزمي بشارة، مقالة في الحرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٦، ص ١٥٤.
[٤٣] عبد العالي حور، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٣.
[٤٤] نقلا عن: عبد العالي حور، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٤.

آلاف المواطنين العراقيين، وتهديد ملايين آخرين، سـواء ممن بقوا في مناطقهم أو الذين نزحوا إلى الداخل أو اختاروا الهجرة إلى الخارج، فضلاً عن تدمير في رأس املال البشري والاجتماعي، والتكاليف المادية الهائلة وتدمير البنى التحتية[٤٥].

مجمل التحليلات والتنبؤات المستقبلية للحراك تشي بوجود ثلاثة احتمالات تعد أهم مخرجات الحراك وجميعها يرتبط بالضرورة بطريقة الاستجابة لها من الحكومة وهي:

السيناريو الأول؛ أن ينتصر الحراك بثورة شعبية عارمة تقلع المنظومة بشكل تام وتضع منظومة جديدة بدلا عنها. وهذا سيناريو يصعب تحقيقه لان التحول الديمقراطي في العراق على الرغم من المحددات التي تعترضه يحول دون تحقق هذا الاحتمال.

السيناريو الثاني؛ أن ينهك الحراك ويخذل وتتمكن المنظومة من احتوائه بالكامل مع إجراء إصلاحات شكلية كي تضمن عدم تجدده مستقبلا. وهذا الاحتمال هو الآخر صعب التحقق لأن العراق يمر بمرحلة انتقالية تشهد الكثير من التغيّرات على المستويات كافة سياسية واجتماعية واقتصادية، فاحتمالات تجدد الحراك واردة.

استجاب النظام السياسي في العراق لمطالب الاحتجاجات بإجراء بعض الاصلاحات السياسية، غير ان تلك الاستجابة ظلت عاجزة عن تلبية مطالب المحتجين، وربما يؤدي ذلك الى المزيد من الحراك الشعبي للتعبير عن ضعف

[٤٥] استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق ٢٠١٨-٢٠٢٢، وزارة التخطيط- اللجنة العليا لإستراتيجية التخفيف من الفقر- البنك الدولي، مديرية المطبعة-الجهاز المركزي للإحصاء، العراق، ٢٠١٨، ص ١٤-١٥.

استجابة النظام السياسي لإجراء اصلاحات تؤدي الى الحد من الحراك الشعبي، وبالتالي الى استقرار النظام السياسي.

السيناريو الثالث؛ أن يتمكن الحراك من القيام بتغيير جذري من غير أن يغير أصل المنظومة بل أن يصل الطرفان لمنطقة التقاء تحقق للحراك تغييرا جوهريا وتبقي أصل المنظومة، أن يحفظ ماء وجه الطرفين. وهو الاحتمال الأقرب الى واقع العراق لان الأصل في الحراك هو الاستجابة للمطالب الشعبية المتصاعدة، والتي من الممكن أن تكون الاستجابة لها ممكنة لاسيما مع وجود بوادر اصلاح من الأطراف السياسية الرئيسة في البلاد.

الخاتمة

لم يكن العراق بعيدا عن الاجواء التي شهدتها بعض البلدان العربية، حيث شهد الكثير من حالات الحراك الشعبي التي تطالب بإجراء اصلاحات في النظام السياسي القائم بداية من العام ٢٠١١ مرورا بالعام ٢٠١٤، وتصاعدت حدة الحراك الشعبي في العام ٢٠١٩. ومن الملاحظ ان عدم قدرة النظام السياسي على الاستجابة للمطالب المجتمعية هي التي أدت الى تواتر حالات الحراك الشعبي وتجدد مظاهر الاحتجاج، هذا بالإضافة الى ان استمرار التباطؤ في الاستجابة لمطالب المحتجين يؤدي الى تصاعد حدة المطالب التي قد تصل الى حد تغيير النظام السياسي، علما انها تبدأ بالمطالبة بالإصلاح.

تصاعدت وتيرة الاحتجاجات الاجتماعية والاقتصادية بشكلٍ كبير منذ أوائل عام ٢٠١٨، لكنها تظلّ صغيرة النطاق بوجهٍ عام؛ حيث يحتج عشرات الأفراد العاطلين عن العمل أمام مقرّات الوزارات، ويتظاهر السكّان أمام مكاتب إدارة البلديات ضد نقص الخدمات الأساسية. في مثل هذه الحالات، يقوم المؤثّرون على منصّات وسائل التواصل الاجتماعي، على رأسها الفيسبوك،

بدور الحشد والتعبئة، ويلعب نشطاء المجتمع المدني وقادة القبائل دورًا تمثيليًا. ومع ذلك، أظهرت الموجات الاحتجاجية في ٢٠١٨ و٢٠١٩ أن الحكومة لا تعبأ باسترضاء المتظاهرين أو الاستجابة لمطالبهم إلا بعد أن يصعّدوا إجراءاتهم، مثل إغلاق الطرق الرئيسية كما حدث في يوليو/تموز وسبتمبر ٢٠١٨، والذي قامت الحكومة في أعقابه بإتاحة العديد من الوظائف وبذل جهودٍ حقيقية لتعزيز الخدمات.

تشكل البطالة وغياب الخدمات العامة والفساد القوة المحركة التي تؤجج الاحتجاجات القائمة في العراق منذ أشهر. إلا أن المحتجين من الشباب الذين نزلوا إلى الشوارع اكتشفوا حجة رابعة، ألا وهي التقاعس عن محاسبة النخبة المسؤولة والاستعداد إلى قمع الاحتجاجات بدلًا من إحداث تغييرات.

يتوقف فرض التغيير السياسي في المقام الأول على استجابة الحكومة الاتحادية استجابة مقنعة للمحتجين وتلبية مطالبهم الأساسية. خلاف ذلك، من المتوقع أن تتجدد الاحتجاجات، وفي ذلك تأثير مباشر على التنمية والأمن في العراق لان الاحتجاج يُعطل الحياة اليومية وبالتالي تسود حالة من عدم الاستقرار، وتعطيل عجلة التنمية التي تُعد عاملا رئيساً من عوامل الاستقرار والحد من الاحتجاجات المتكررة.